المركز الليبي للدراسات الأمنيه والعسكريه
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

تقدير موقف

[الحدود الليبية المصرية تاريخ من النزاع والتوتر]

3 أكتوبر 2022

يعتبر **المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية** مؤسسة ليبية مستقلة تعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والتحليلات الأمنية والعسكرية للقضايا ذات العلاقة بالدولة الليبية. ويضع المركز على رأس قائمة أولوياته العمل على مساعدة البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمية معلوماتية تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي والأمني والعسكري عن طريق تحليلات عميقة وحيادية لمختلف القضايا ذات العلاقة وتقدم توصيات وسيناريوهات إلى الجهات المعنية وصناع القرار.

ترتكز أعمال المركز على مجموعة من الركائز الثابتة في سياسته لأداء أعماله وهي:

- ✓ الحيادية والاستقلالية بعيداً عن أي أجندات أو أيديولوجيات.
- ✓ المنهجية العلمية وقواعد البيانات والمعلومات الدقيقة بما يضمن التميّز والجودة لمخرجات المركز.
- ✓ السعي للتأثير إيجاباً على صنّاع القرار والجهات ذات العلاقة.
- ✓ التطوير والارتقاء بما يقدمه المركز من أبحاث ودراسات.
- ✓ تعدد المصادر والبناء التراكمي للبيانات التي يرتكز عليها التحليل المنهجي.
- ✓ طرح المعني الشامل لمفهوم الامن بصورة تخدم البحاث والمهتمين.

Şişli / İstanbul
www.lcsms.info
info@lcsms.info
Facebook.com/lcsms.info
Twitter.com/lcsms_info
00905319471002

الحدود الليبية المصرية تاريخ من النزاع والتوتر

تاريخ النزاع (واحة الجغبوب)

تمتد الحدود الليبية المصرية لأكثر من 1040كم شمالا من البحر المتوسط غرب منطقة السلوم وحتى المثلث الليبي المصري السوداني جنوبا وقد تم ترسيم الحدود بشكل نهائي بعد جولة من الاتفاقيات البريطانية _الايطالية والمصرية_ الايطالية كان اخرها الاتفاقية التي وقعت بتاريخ 16/ ديسمبر/1925م والمعروفة باتفاقية (نجريتو – زيور) التي نصت على تنازل ايطاليا عن واحة سيوة للمملكة المصرية مقابل توقف مصر عن المطالبة بمنطقة الجغبوب ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بموجب مرسوم ملكي يحمل رقم 34 لسنة 1932م موقع من الملك فؤاد.

ومع وصول جمال عبد الناصر للحكم منتصف القرن الماضي عادت مصر من جديد للمطالبة بضم منطقة الجغبوب الى اراضيها الامر الذي اعتبره الليبيون ذلك الوقت تطاولا على السيادة الليبية وطمعا في ثروات هذه المنطقة مشددين على التمسك بواحة الجغبوب كأرض ليبية لا يمكن بأي حال من الاحوال التنازل عنها لما تحمله من رمزية تاريخية حيث تعد معقل الحركة السنوسية ونقطة انطلاق الجهاد الليبي ضد المستعمر.

ظل هذا الخلاف يؤرق العلاقات بين الجارتين ليبلغ حد الاشتباك المسلح سنة 1977م عندما امر الرئيس المصري الراحل محمد انور السادات بضرب قاعدة عسكرية بمنطقة الجغبوب وكاد الامر ان يتطور الى حرب دامية بين البلدين حال دون وقوعها تدخل عدة دول وشخصيات عربية للوساطة من اجل فرض وقف إطلاق النار بين الطرفين كان علي راسها دولة الجزائر.

تبرر مصر موقفها من ترسيم الحدود الذي جرى سنة 1925م بأنها كان تحت سلطة الانتداب البريطاني الا انها كانت قد نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الاولى باعتراف بريطانيا بها كمملكة مستقلة الامر الذي يؤدي الي ضعف موقفها القانوني.

كما تدعي انها لا تملك أصل اتفاقية ترسيم الحدود لسنة 1925م والذي فقد في ظروف غامضة من الارشيف المصري علي حد زعمهم في محاولة للتملص من هذا الاتفاق.

وجديرا بالذكر فقد شددت منظمة الاتحاد الافريقي والتي تعد مصر عضو مؤسس في عدة مؤتمرات على قدسية الحدود الموروثة من الاستعمار لتجنب النزاعات والحروب التي يمكن ان يسببها هذا الموضوع باعتبار انه لم يكن هنالك حدود رسمية بين شعوب القارة الافريقية قبل الاستعمار لتكون اصلا يمكن الاحتكام إليه.

تجدد النزاع

تجددت مؤخرا المطالب المصرية بعد قضية جزيرتي تيران وصنافير التي تنازلت عنهما مصر لصالح المملكة العربية السعودية بحكم قضائي سنة 2017م الامر الذي سبب غضبا شعبيا كبيرا فقام على اثره بعض النشطاء والإعلاميين المصريين برفع دعوة قضائية للمطالبة من حكومتهم بضم واحة الجغبوب كنوع من التعويض عن فقدان الجزر المصرية ولعل القضية برمتها كانت بمباركة السلطات المصرية لامتصاص غضب الشارع المصري الامر الذي اثار حفيظة الرأي العام والحكومة الليبية حيث دعي علي اثره نائب رئيس المجلس الرئاسي محمد العماري زايد في ذلك الوقت الى (مطالبة المجتمع الدولي بوقف العبث المصري بالأراضي الليبية) واتهم عماري (ليبيين لم يسمهم بالتورط مع السلطات المصرية في الترويج لتبعية أراضٍ في ليبيا إلى مصر).

وفي نفس الإطار فقد أكد وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية المؤقتة التابعة لبرلمان طبرق المستشار إبراهيم بوشناف في تلك الفترة بأن (واحة الجغبوب الليبية لم تكن أبدا تابعة للدولة المصرية مضيفاً أنه خلال حكم الخديوية طالبت لجنة ترسيم الحدود من الاحتلال الإيطالي بضم الواحة بحجة صرف السلطة المصرية أموالا عليها).

مؤخرا نشرت بعض المصادر الاعلامية أن جمهورية مصر تسعى إلى إقامة منطقة عازلة تتجاوز من 15 الي 20 كيلومترا في عمق الاراضي الليبية بذريعة منع تدفق الأسلحة ووقف التهريب الي الأراضي المصرية من جهة الجانب الليبي.

وكشف الخبير العسكري عادل عبد الكافي (أن المنطقة العازلة التي تسعى مصر إلى إقامتها داخل الأراضي الليبية تتراوح بين 15 إلى 20 كم دون التنسيق مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر والذي يسيطر عسكريا على منطقة الحدود الشرقية الليبية).

كما اشار بأن (المنطقة العازلة ستقام عبر حزام ناري جوي من خلال المراقبة الجوية المستمرة وسيجري التعامل مع كل اختراق لهذه المسافة بواسطة سلاح الجو المصري) على حد قوله.

تجدر الاشارة الى تزامن هذه الاخبار مع قصف جوي مصري تعرضت له قوات تابعة للواء الثامن (حرس حدود) التابع لقوات خليفة حفتر أدى إلى مقتل عدد من الجنود وتدمير عربات عسكرية مسلحة حيث قام سلاح الجو المصري بقصف جوي ضد أهداف على عمق 7 كم داخل الأراضي الليبية مستهدفا 6 مركبات عسكرية ما أدى إلى مقتل 4 جنود من وحدات حرس الحدود التابعة لحفتر كما ذكرت عدة مصادر عسكرية واعلامية.

الخلاصة

استنادا على ما سبق نجد أن الحكومات المصرية المتعاقبة تاريخيا تقوم بإثارة هذا الملف كورقة ضغط ومساومة للحصول على بعض المكاسب من الدولة الليبية وشركات النفط العالمية التي تمتلك حق امتياز التنقيب والحفر بالمنطقة داخل الأراضي الليبية.

ومن غير المستبعد وعلى المستوي الاجرائي ان تستعمل مصر هذه القضية الان لضمان التزام حكومة الدبيبة والمجتمع الدولي بوعودهم السابقة خاصة بعد ان اخذت موقفا مؤيدا لحكومة باشاغا ضد حكومة الوحدة الوطنية.

وربما تسعى كذلك الي هيمنة عسكرية غير مباشرة تحت مسمى منطقة عازلة لفرض امر واقع يحسن مركزها التفاوضي لنيل نصيب أكبر في مشاريع إعادة الإعمار وتحت حجة حماية العمق الاستراتيجي المصري.

ومن زاوية اخري فأن الامر المثير للقلق هو هيمنة المستشار عقيلة صالح رئيس مجلس النواب الليبي والموالي للسياسة المصرية على المحكمة العليا الليبية عبر اصداره مجموعة قرارات وصفت بالغير دستورية تقضي بتعيين رئيس للمحكمة العليا بالإضافة الي عدد من المستشارين الموالين له.

وعليه يخشى من تكرار نفس السيناريو الذي تنازلت به مصر عن جزيرتي تيران وصنافير عبر حكم قضائي صادر من المحاكم المصرية لصالح المملكة السعودية إذا ما تم رفع دعوة مماثلة امام القضاء الليبي بالنظر في احقية مصر بمنطقة الجغبوب الحدودية لتدخل عندها القضية ضمن إطار التسويات السياسية لعقيلة صالح الذي لا يتردد في اتخاذ اي قرار يخدم مصالحه للاستمرار في المشهد السياسي.

3 أكتوبر 2022